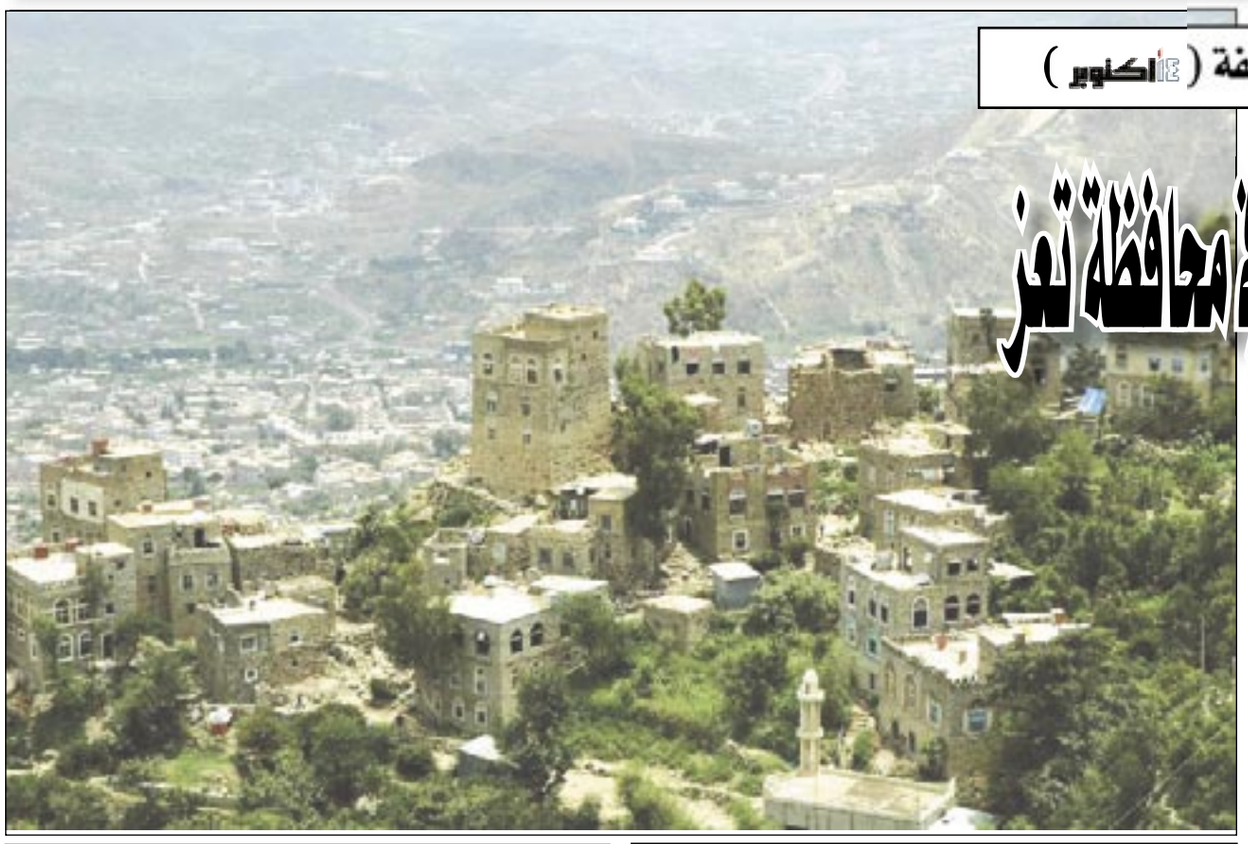

وكيل محافظة تعز للشؤون الفنية والبيئية في حديث لصحيفة (14 اكتوبر)

توجد خطة لزراعة 2 مليون و 800 ألف شجرة في محافظة تعز

أنشئت الهيئة العامة للبيئة وبدأت بممارسة مهامها

تتميز مدينة تعز بمناخها المعتدل طوال العام وغزارة أمطارها في فصل الصيف ناهيكم عن تضاريسها السهلة والجبلية كما تعتبر تربتها من الأنواع المناسبة لزراعة الحبوب والفاكهة بمختلف أنواعها إلا أن تعز عاصمة المحافظة قد شهدت تطوراً كبيراً في مختلف المجالات حيث زحف التطور العمراني كثيراً نحو المناطق المزروعة كما أن المدينة شهدت تطوراً عمرانياً عشوائياً منذ فترات متباعدة وأثر ذلك على تخطيطها الحضري فضلاً عن السلبيات الأخرى الناجمة عن ذلك والتي وربما أعاقت بعض الأعمال في توسيع الطرقات وأعمال التشجير أضف إلى ذلك هناك عوامل أخرى أدت إلى تغيرات في العوامل البيئية للمدينة . إلى ذلك نجد أن قيادة محافظة تعز تبذل جهوداً كبيرة وفي اتجاهات متعددة حتى تصبح مدينة تعز نموذجاً للمدن الأخرى . ونظراً لذلك أجرينا اللقاء التالي مع المهندس / عبد القادر حاتم وكيل محافظة تعز للشؤون الفنية و البيئية .حيث استهل حديثه بالثناء والتقدير لقيادة صحيفة (14 أكتوبر) وملا مستها للهموم عن قرب وعكسها بمصداقية .

تعز / عبد الرؤوف هزاع

وقال بالنسبة لسؤالكم حول عملية التشجير الذي دشناها خلال الأسبوع المنصرم والتي بدأت في جولة القصر وحتى نقطة القاعدة .

هذه الحملة جاءت بعد أن وجه الأخ القاضي / أحمد عبد الله الحجري محافظ المحافظة بزراعة شجر بعدد سكان محافظة تعز وهناك خطة بزراعة 2 مليون وثمان مائة ألف شجرة وما تم زراعته حتى الآن يفوق 70 ألف شجرة ما بين شجرة وشجيرة وأزهار . وقد قمنا بتشجير الخط الذي يربط بين محافظة تعز ومحافظة إب بمسافة لا تقل عن 14 كيلو في نقطة القاعدة وحتى مفرق الراهدة عدن .

أما ما تم تنفيذه حتى اللحظة فقد تم تشجير مساحة 7 كيلو طولي حتى هذه اللحظة والعمل مازال مستمراً .

وتطرق وكيل المحافظة في سياق إجابته إلى أن هناك تجاوب من قبل المواطنين ويأتي هذا التجاوب نتيجة للجهود التي يبذلها المختصين في التشجير وتزيين الحدائق في تعريف المواطن بأهمية التشجير وما تقوم به الأشجار في امتصاص لعملية التلوث وتنقية الجو هذا بالإضافة إلى ما تضفيه للمدينة من مناظر خلابة .

كما يقوم العاملين في مجال التشجير باستبدال الأشجار التي تتعرض للكسر أو العبث بها في بعض الأحيان أو في حالة تعرضها لصدام ويتم استبدالها خلال 24 ساعة .

فرع البيئة

ويستطرد المهندس / حاتم في حديثه حول الجانب البيئي قائلا : في الحقيقة أنشأنا فرع للهيئة العامة للبيئة وبدأنا بممارسة عمله منذ ستة أشهر وقد رصدنا الكثير من المخلفات التي تنتجها المصانع وحصلنا على تجاوب كبير من بعض أصحاب هذه المصانع الذين قاموا بإعادة النظر في تصريف مخلفاتهم إلى مواقع مدروسة والبعض والآخر ما زال في طور إعداد الدراسات التنفيذية وبعضهم أحلنا مذكراتهم إلى النيابة مشيراً إلى ان هناك دراسات عدة فيما يخص تحسين مقلب القمامة وطرق التخلص من المخلفات التي يتم جمعها من هذا المقلب لأن هناك كميات كبيرة من المخلفات تصل إلى 500 طن يومياً وكما تعلمون أن مدينة تعز توجد بها حملة نظافة واسعة ومتواصلة تنقل يومياً جميع المخلفات وكذا يعمل عمال النظافة ليل نهار حتى تبقى المدينة نظيفة باستمرار وقد حصلت مدينة تعز على شهادة البنك الدولي وبعض المنظمات بأنها أنظف مدينة في اليمن . وهذا التوجه يخدم البيئة .

حصلنا على تجاوب من بعض أصحاب المصانع وبعضهم أحلنا مذكراتهم إلى النيابة

الاستفادة من المخلفات

وفيما يخص سؤالكم حول الاستفادة من المخلفات التي تذهب إلى مقلب القمامة ، لدينا عدد من الدراسات وزعت إلى ثلاث دراسات الأولى الاستفادة من فرز ما يجمع في هذا المقلب وتقدم لها عدد من المستثمرين والثانية دراسة قام بها خبراء في مملكة هولندا الصديقة وألمانيا وهي تتم من خلال تغطية مقلب القمامة بكميات من الأتربة وزراعتها كمسطحات خضراء ومن ثم عمل ثقوب تصل أعماقها إلى (5) أمتار وهذه الثقوب تقوم بجميع الغازات التي تتكون من هذه المخلفات ويستفاد من الغازات تعمل على توليد طاقة كهربائية ممكن تولد طاقة ما بين ثلاثة إلى خمسة ميجا وات .

والدراسة الثالثة وهي الأفضل حيث قمنا عبر مشروع حماية تعز من كوارث السيول وقد استفدنا من الدراسة التي قاموا بإعدادها خبراء تفيد بإقامة مصنع يستفاد منه بالقضاء على المخلفات الخاصة بمقلب القمامة والمخلفات الصلبة والخاصة بالصرف الصحي ويعمل هذا المصنع على إنتاج الأسمدة التي يمكن الاستفادة منها وتتوقف بذلك عملية استيراد الأسمدة الخارجية والتي يكلف استيرادها مبالغ بالعملة الصعبة .

بدأنا بالتوعية

وفي رده على سؤالنا حول الأكياس البلاستيكية ومضارها على صحة المواطن والبيئة وأما تنفيذ قرار مجلس الوزراء بمنع صناعة الأكياس البلاستيكية وأوضح وكيل المحافظة للشؤون البيئية بقوله حقيقة أن هذه الأكياس وما تنطوي عليه من مواد كيميائية وهي ضارة جداً بصحة الإنسان في حالة استخدامها كوعاء للطعام أو شراب بالإضافة إلى أضرارها على التربة في حالة تكدسها في الأماكن الزراعية من جراء الرياح وكذا مضرة بالحياة البحرية ونظرا لخطورتها جاء فقد جاء قرار مجلس الوزراء صائباً بمنع صناعة الأكياس البلاستيكية وبدأت أمانة العاصمة بتنفيذ القانون وحتى اليوم لم تستكمل إجراءات تنفيذه ونحن في محافظة تعز لدينا خطط ف بهذا الاتجاه بدأنا بتنفيذها عبر مراكز التوعية وهي المراحل التمهيدية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء .

والجميع يدرك أن تنفيذ مثل هذا القرار بحاجة إلى صبر وتأني وطول بال حتى يعي الجميع أهمية تنفيذ القرار الذي جاء من أجل مصلحة الوطن والحرص على صحته .

قرار مجلس الوزراء بما يخص الأكياس البلاستيكية بدأ تنفيذه في أمانة العاصمة

مصانع وزحف عمراني

وماذا بالنسبة للمصانع المحيطة بمحافظة تعز ؟

وجه القاضي أحمد عبد الله الحجري محافظ محافظة تعز بسرعة تنفيذ المخطط العام الذي سبق أن أشرف عليه بنفسه وهو مخطط عام لـ 25 سنة قادمة ويشمل هذا المخطط مناطق صناعية وسكنية وغيرها ومن خلاله ستصل لعمل كافة الحلول الآن للمصانع الموجودة . المدينة حيث كانت هذه المصانع بعيدة منذ فترة إنشائها وأصبح الزحف العمراني الذي شهدته المدينة والتوسع الذي حدث يجعلها داخل المدينة وهذا دليل على أن مسيرة التنمية كانت أكبر من التوقعات التي رسمها مالكي هذه المصانع .

وتطرق المهندس / حاتم في سياق إجابته على أسئلتنا إلى الدرجات النارية التي أصبحت مصدر إزعاج وتلوث للبيئة قائلا: لقد كانت توجيهات الأخ المحافظ صريحة وواضحة بسحب هذه الدرجات ومالكيها وتوظيفها لجمع المخلفات الموجودة في الحواري السكنية وما زلنا حتى الآن ندرس هذه الفكرة لأننا لو قمنا بإلغاء هذه الدرجات ممكن أن نقضي على مصدر رزق مجموعة من الأسر التي تعتمد اعتماداً كلياً على هذه الدرجات النارية .

هكذا كنا ننهي اللقاء مع الأستاذ حاتم آملين أن يكون لنا لقاءات أخرى

قوانين واتفاقيات النقابات العمالية

كان للقوانين الدستورية وقوانين الخدمة المدينة الصادرة بعد قيام دولة الوحدة أثر ملموس في تفعيل دور العمل النقابي في اليمن فقد حفل الدستور اليمني الحق في التشكيل النقابي في المادة رقم (58) من الباب الثاني: حقوق وواجبات المواطنين الأساسية فقد نصت المادة على ان المواطنين في عموم الجمهورية لهم الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم أهدافه الدستور ونضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

وجاء قانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991م في المادة (240) من الفصل الأول الخاص بحق التنظيم من الباب الحادي عشر ليعطي الحق في التنظيم النقابي. اذاأ نصت المادة على أن (يتمتع الموظف بحق التنظيم والانضمام الي النقابات والجمعيات المهنية التي تستهدف تعزيز مصالحة والدفاع عنها وفقا لقانون تنظيم النقابات وقانون الجمعيات التعاونية) وأكدت المادة (241) علي ان يتمتع الموظف بالحماية الكافية لضمان عدم معاقبته او فصله او حرمانه من أي حق وظيفي بسبب عضويته النقابية او بسبب مشاركته في انشطتها الاعتيادية)

قانون العمل

كما اكد قانون العمل رقم (5) لعام 19995م وتعديلاته في المادة (151) من الباب الثالث عشر من قانون العمل على ان (للعمال أصحاب الأعمال الحق في تكوين منظماتهم والانضمام إليها طواعية بفيه مراعاه مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في الهيئات والمجالس والمؤتمرات وفي كافة المسائل المتعلقة بهم، وورد في المادة (152) على انه (لا يجوز تطبيق عقويه الفصل أو ايه عقوبه اخرى ممثلى العمال في اللجان النقابية بسببِ ممارستهم لنشاطهم)ونتيجة لتلك الضمانات الدستورية التي كفلتها للافراد ذكوراً واناثاً الذين يزاولون اعمالهم النقابية ساعد ذلك على زيادة عدم النقابات والاتحادات في مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة في عموم محافظات الجمهورية.

المراة والعمل النقابي في اليمن

– استحدثت في عام 2001م دائرة خاصة بالمراة العاملة في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية.

– تتكون دائرة المراة في الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية من سبع عضوات اساسيات.

– تمثل النساء 15% في الهيئات القيادية للجان النقابية.

أسهمت المراة اليمنية في العمل السياسي والمسلح أثناء قيام الثورة اليمنية في الشمال والجنوب، وشاركت في العملية التنموية في البلاد بعد الثورة من خلال خروجها للعمل مع مختلف مجالات الحياة العامة في الفلاحه والصناعة والبنوك وفي مختلف المؤسسات الانتاجيه والخدمية جنباً الي جنب مع اخيها الرجل والاضافة الي مشاركتها في العمل النقابي منذ نشأة الاتحادات.

14 أكتوبر تقدم عرضاً لواقع المراة في العمل النقابي في اليمن استطاعت المراة اليمنية بفضل المناخ الملائم وما وصلت اليه من مستوى تعليمي وفني، المشاركة الفاعلة في العمل السياسي مما اعطاها الثقة بالنفس وزاد من وعيها بأهمية تواجدها ومشاركتها في مختلف الهيئات والتنظيمات والمؤسسات الجماهيرية والسياسية الامر الذي ادى الي ضرورة اشراكها في الاعمال النقابية التي كانت حكراً على الرجل، الاان معظم النساء العاملات بحاجة الي مزيد من الوعي لتعريفهن باهمية العمل النقابي للمراة العاملة خاصة وان الغالبية منهن لا يولين هذا العمل اهمية كبيرة ونتيجة لذلك فقد سعى الاتحاد العام النقابات عمال الجمهورية في احدى دوراته لعام 2001م من استحداث دائرة خاصة بالمراة العاملة والطفل وعمل على انشاء عدد من الدوائر المتخصصة بشئون المراة في إطار النقابات العامة وفروع الاتحاد.

دائرة المراة

تتكون دائرة المراة في الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن من سبع عضوات اساسيات بالاضافة الي مساعدات للمجلس المركزي ومن مهام هذه الدائرة الخاصة، رسم الخطط والبرامج التدريبية والتأهيليه للنساء العاملات من اجل العمل علي رفع مستوى الوعي القانوني والفقابي لدى المراة العاملة وحمايتها من الاستغلال الاقتصادي دتوعيتها بأهمية حقوقها وواجباتها والعمل على ازاحة جميع العقبات والعراقيل التي تحول دون مشاركتها في الحياة العامة وممارسة حقوقها الدستورية في الانتخابات هذا الي جانب توعيتها باهمية دورها في العمل النقابي ضمن اطار اللجان النقابية في المرافق وكذا ليكون لها دور متميز و مشاركة حقيقية في اطار القيادات النقابية او الادارية في موافق العمل.

تمثيل المراة في العمل النقابي

اما بالنسبة لتمثيل المراة في مجال النقابي فمازال محدودا مقارنة بالرجل على الرغم من ان العمل النقابي يفتح للنساء افاقا واسعة للدخول في ميادين العمل في الحياة العامة وتبين المعطيات والمؤشرات الاحصائية هذا التمثيل المحدود اذ ان مجموع العضوية العامة في النقابات ومشاركة النساء في الهيئات القيادية للجان النقابية بنسبه 15% بينما تبلغ نسبه مشاركتهن في هيئات فروع اتحاد النقابات العامة بالمحافظات 10% وتصل نسبه مشاركة النساء في المجلس المركزي للاتحاد 11 عضوه من مجموع 115 عضو من الرجال وبنسبة 10% وتوجد عضوه واحدة من النساء بالتعيين في المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال، كما تم تشكيل دائرة للمراة العاملة تتكون من سبع عضوات

وتقوم هذه الدائرة بالمساهمة في توفير الحماية اللازمة للمراة العاملة من اخطار المهنة ومن مواقع العمل وذلك من خلال الاهداف العامة والخاصة للدائرة والتي تسعى الي تحقيقها والمتمثلة في

الهدف العام:– تشكيل كوادر نقابية نسائية لتفعيل دوائر المراة في اطار المشاركة الديمقراطية في الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

الاهداف الخاصة

1)توعيه النساء بقضاياهن وحقوقهن العالمية والمدنية.

2)توطيد الصلة بين دائرة المراة في الاتحاد العام والدوائر الفرعية في مختلف المحافظات.

3)تحليل قوانين العمل ومواد الدستور فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالمراة والحريات النقابية.

4)رفع نسبة مشاركة المراة في الاطاران القيادة النقابية والانشطة المختلفة.

5)تحسين شروط وظروف العمل للنساء العاملات في مواقع العمل

6)توعيه النقابيين بأهمية دور المراة في الحركة النقابية وتحقيقا للاهداف التي تضمنتها الدائرة فقد تم تنفيذ ما ياتي:–

–البناء المؤسس للجان المراة العاملة عن طريق:–

اولا :– دائرة المراة العاملة بالاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

1–اصدار قرار المكتب التنفيذي والمجلس المركزي للاتحاد العام بشأن تاسيس دائرة المراة.

2–إنشاء فروع لدائرة المراة في فروع الاتحاد العام في المحافظات

3–اعداد لائحة داخلية تنظيمية لدوائر المراة

4–تعيين عضوات في دائرة المراة وفروعها في المحافظات

الصعوبات التي تواجه المراة في العمل النقابي

استطاعت المراة اليمنية من تجاوز العديد من الصعوبات التي وقفت امام تنمية قدراته ومهاراتها المعرفية والفنية وبفعل ارادتها تخلصت من بعض العوائق الاجتماعية والتقليدية من قبل الاسره والمجتمع

ازاء تعليم المراة وعملها خارج المنزل ولكن المراة اليمنية له تستسلم لهذه النظرة السلبية والقاصرة ازاء تعليمها وعملها بل تمكنت من تغيير مثل هذه النظوة مع الايام بفضل ماوصلت الية من مكانه مرموقة ومحترمة في المجتمع وبهذا شاركت الرجل في العمل التنموي وفي مختلف المجالات الا ان الصعوبات لم تنته بل ظلت تلاحق المراة الي اليوم سواء في التحاقها في التعليم او خرد الي العمل ويعود ذلك الي عدة اسباب منها:–

– النظرة السلبية من قبل بعض الافراد في المجتمع ازاء تعليم المراة بشكل عام وازاء التحاقها في بعض التخصصات التعليمية مثل الدراسة في المعاهد الفنية ودراسة الهندسة على نحو خاص.

– النظرة السلبية من قبل بعض الاسر وافراد المجتمع ازاء خروج المراة للعمل خارج المنزل نظرا لقناعتهم بان المراة مالها سوى بيت زوجها والعمل هو من حق الرجل.

– النظرة السلبية من قبل بعض افراد المجتمع ازاء بعض الاعمال التي في نظرهم هي اختصاص الرجال وليس للمراة وخاصة في الاعمال التي فيها جهد عضلي او في الاعمال التي تتيح لها الاختلاط مع الرجل.

– العادات والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالزواج المبكر الذي الي حرمان المراة سن مواصلة تعليمها وتدريبها وتأهيلها للعمل في بعض التخصصات بما يتناسب مع طموحاتها ورغباتها وبما يحقق لها كيانها في المجتمع

– ضعف التوعيه من قبل الجهات المختصة للوالدين والاسر وافراد المجتمع بأهمية تعليم المرأة وما يترتب على تعليمها من منفعة تقود عليها وعلى افراد اسرتها ومجتمعها.

– التميز الذي تواجهة المراة اثناء عملية القبول للالتحاق في بعض الوظائف والمهن من قبل بعض المختصين واصحاب العمل الذين يفضلون بأن يكون العامل رجلاً.

–العضايقات من قبل الزوج للمراة العاملة في المنزل نتيجة لما يسببه عمل المراة من تقصيو في بعض الحالات ازاء عملها في المنزل.

–التميز الذي تواجهة المراة في اماكن عملها سواء فيما يتعلق بالتدريب والتأهيل الداخلي والخارجي وكذا في المشاركة في الندوات والمؤتمرات والترشيح في الاعمال النقابية

–عدم دعي المراة العاملة ببعض حقوقها القانونية ولاسيما فيما يتعلق بامور الترقي لبعض المهام القيادية مما يحرمها من تولي بعض مواقع اتخاذ القرار في العمل وهذا يعود الي غياب المراة في العمل النقابي وغياب الدور التوعوي للمراة والرجل من اللجان النقابية ونستنج من خلال هذا العرض لبعض الصعوبات التي تواجه المراة سواء فيما يتعلق بجوانب التعليم او العمل من قبل الاسرة وافراد المجتمع، ان العديد من هذه الصعوبات يمكن تجاوزها اذا ما صار للمراة وعي بهذه المشاكل وبالاسباب التي تحيط بها فأنها بعد ذلك تكون قادرة على التغلب عليها وتعطى الصورة الايجابية التي تعزز من مكانتها الاجتماعية وبالطبع هذا الايقتصر على ما تقوم باه المراة فقط بل ايضا مع توافر الجهود الجماعية من قبل الجهات الاعلامية المختصة وكذلك من قبل اللجان النقابية فى المحافظات والاتحاد العام لنقابات عمال اليمن .

المصدر :المساواة بين النوع الاجتماعي فى العمل النقابي فى اليمن – دراسة عند المراة النقابية فى القطاعين لبمنظم وغير المنظم – الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية .